تصريح صحافي للناطق باسم حركة حماس، حازم قاسم، يؤكد فيه أن سنّ القوانين التي تستهدف الأسرى تكشف رغبة المؤسسات الأمنية والعسكرية للاحتلال الإسرائيلي في توسيع حجم عدوانها على الفلسطينيين في الداخل المحتل*

٢٠٢١/١٢/١٥

قيام الكنيست الصهيوني بسن ثلاثة قوانين بهدف زيادة صلاحيات جيش الاحتلال والأجهزة الأمنية الصهيونية في مواجهة أسرانا الأبطال وأهلنا في الداخل المحتل، تأكيد جديد على المنطق العنصري والعدواني لكل مؤسسات الكيان الصهيوني، ومشاركتها في الجرائم ضد شعبنا الفلسطيني.

هذه القوانين العنصرية ستفتح المجال واسعاً أمام ما يسمى مصلحة السجون الصهيونية، لتصعيد عدوانها على أسرانا الأبطال، والانتقام منهم، خاصة بعد عملية انتزاع الحرية من سجن جلبوع.

تكشف هذه القوانين رغبة المؤسسات الأمنية والعسكرية للاحتلال في توسيع حجم عدوانها على أهلنا في الداخل المحتل، واستباحة اقتحام بيوتهم من قبل جيش الاحتلال وجهاز الشاباك، ومنعهم من المشاركة في النضال الوطني الفلسطيني في باقي الساحات، وكانتقام منهم لمشاركتهم في هبة الكرامة ضد الاحتلال أثناء معركة سيف القدس.

هذا السعار في سن القوانين الصهيونية العنصرية والذي يأتي في إطار المزايدة اليمينية داخل المؤسسات الصهيونية يعكس أبشع أنواع العنصرية، والرغبة في تصفية الوجود الفلسطيني، وضمن الحرب المفتوحة على الهوية الوطنية لشعبنا.

حازم قاسم
الناطق باسم حركة المقاومة الإسلامية "حماس"
الأربعاء: ١٥ ديسمبر ٢٠٢١م

---

* **المصدر:** حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
https://hamas.ps/ar/p/14202

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/